فلسفة حقوق الانسان مفهومها وتطورها التاريخي وحضورها في الشرائع السماوية

م.م. يحيى شريف جايد
yahya.s@coart.uobaghdad.edu.iq

فلسفة حقوق الانسان مفهومها وتطورها التاريخي وحضورها في الشرائع السماوية

م.م. يحيى شريف جايد

المستخلص:

تُعدّ حقوق الإنسان من أبرز المفاهيم التي احتلت مكانة مركزية في الفكر الإنساني المعاصر، إذ أصبحت تشكل معيارًا أخلاقيًا وقانونيًا يُقاس به مدى تطور المجتمعات ورقيّها. غير أن هذا المفهوم، رغم شيوعه الواسع في الأدبيات الحديثة، لا يمكن حصره في إطار الاتفاقيات الدولية أو الإعلانات الحقوقية فحسب، بل له جذور فلسفية عميقة تمتد إلى تصورات الإنسان لذاته وعن الآخرين، وعن القيم التي تنظّم الحياة المشتركة. وتنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تفكيك هذا المفهوم، وتتبّع تطوره في سياقه الفلسفي والتاريخي، بعيدًا عن المنهج الإجرائي السطحي وذلك من خلال تحليل المقولات الفلسفية الكبرى التي أسست لمفهوم الكرامة والحرية والمساواة.

Abstract :

Human rights are among the most prominent concepts that have occupied a central position in contemporary human thought, as they have become a moral and legal standard by which the development and advancement of societies are measured. However, this concept, despite its widespread prevalence in modern literature, cannot be confined to the framework of international agreements or human rights declarations alone. Rather, it has deep philosophical roots that extend to human perceptions of themselves, others, and the values that regulate shared life. The importance of this research stems from the need to deconstruct this concept and trace its development within its philosophical and historical context, away from a superficial procedural approach. This is achieved through analyzing the major philosophical propositions that established the concepts of dignity, freedom, and equality..

هدف الدراسة:

أن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل بمحاولة التعرف ودراسة القيم والحقوق الانسانية التي ناقشتها الحضارات والشرائع السماوية والدراسات الفلسفية والتي اخذت عنها هذه المفاهيم فيما بعد الفلسفة الغربية .

أهمية الدراسة:

* إبراز الأصول الفلسفية والدينية لحقوق الإنسان.
* فهم المفهوم الفلسفي لحقوق الإنسان.
* تتبع تطور حقوق الإنسان تاريخيًا.
* تحليل وجود حقوق الإنسان في الشرائع السماوية.

اشكالية البحث:

*طرح تساؤلات حول كيفية تطور فلسفة حقوق الإنسان؟ وما مدى حضورها في الشرائع السماوية؟

*هل حضرت حقوق الانسان في الحضارات القديمة؟

*ما هو الدور الانساني والفلسفي الذي قدمه بعض الفلاسفة للبشرية؟

*هل تمثل الشرائع السماوية مرجعية أصيلة لحقوق الإنسان أم مجرد تقاطع عرضي؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لدراسة نصوص الفلاسفة القدماء والمعاصرين وتحليل أفكارهم. وايضا المنهج التاريخي لتتبع تطور المفاهيم ,والقيم الانسانية المرتبطة بموضوع دراستنا . من خلال استقراء وتحليل الدراسات والأبحاث والكتب والمجلات التي ترتبط بمجال الدراسة.

المفردات الأساسية :الحق، حقوق الانسان، فلسفة حقوق الانسان, القانون الطبيعي, الحرية, العدالة, المساواة.

التـمـهيـد:

لم تنشأ المسيرة الفكرية والفلسفية لحقوق الإنسان بمعزل عن السياق التاريخي لحقوق الانسان، بل استندت إلى جذور وأسس راسخة ساهمت في تشكيل مفاهيم حقوق الإنسان في الحضارة الحديثة. ومن غير الممكن تحديد لحظة تاريخية دقيقة تمثّل نقطة انطلاق لفكرة حقوق الإنسان، إذ يُرجّح أن هذه الفكرة قد تبلورت تدريجيًا مع بدايات تشكل الحياة الاجتماعية لدى الجماعات البشرية. وعليه، فإن حقوق الإنسان – وإن كانت في صورتها البدائية – تُعد مفهوماً ضاربًا في القدم، يوازي في نشأته نشأة الوجود الإنساني نفسه، لارتباطه الجوهري والمباشر بكينونة الإنسان ووجوده. وعلى امتداد القرون، أسهمت الفلسفات السياسية والأخلاقية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تطوير هذا المفهوم وصياغته. فقد انشغل الفلاسفة، في أزمنة وسياقات حضارية متباينة، بأسئلة جوهرية تتعلق بالعلاقات بين الأفراد، سواء ككيانات مستقلة أو كأعضاء في الجماعات، كما تأملوا في طبيعة الإنسان، ومفهوم العدالة الاجتماعية، وإمكانية تحوّل المجتمعات القائمة على السيطرة إلى مجتمعات قائمة على الحقوق. وقد شارك مفكرون وفلاسفة من خلفيات ثقافية وحضارية متعددة في إثراء هذا المفهوم، كلٌّ من منظوره الخاص. فعلى سبيل المثال، يقدّم الفكر الشرقي القديم، ممثلاً في الفلسفة الهندوسية التي ظهرت بين القرنين الخامس عشر والثالث عشر قبل الميلاد، مساهمات مبكرة في هذا السياق. وقد انتشرت هذه الفلسفة من الهند إلى مناطق جنوب شرق آسيا، وتضمّنت نصوصها – لاسيما "الفيدا" – العديد من التأملات والحِكم المرتبطة بالإنسان، والخَلق، والطبيعة، مما يعكس تصورًا فلسفيًا عميقًا حول موقع الإنسان في الكون وعلاقته بالوجود

وايضا نرى حضور هذه الحقوق في الحضارات القديمة مثل حضارات الرافدين والحضارة اليونانية والصينة وغيرها من الحضارات , انطلاقًا من هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى بناء رؤية تحليلية مقارنة، تستند إلى منهج نقدي يُزاوج بين المقاربة للمفاهيم والفحص التاريخي، من أجل الكشف عن جدلية العلاقة بين الفلسفة والشرائع في بلورة تصور متكامل لحقوق الإنسان.

المبحث الأول: ماهية حقوق الانسان:

اولا: معني الحق لغة واصطلاحا.

يُشتق مفهوم "الحق" في اللغة العربية من نقيض الباطل، وتُجمع الكلمة على "حقوق" و"حقاق"، كما يُعد "الحق" أحد أسماء الله الحسنى، وهو ما يُضفي عليه قداسة وعمقًا دلاليًا في الثقافة الإسلامية. وتتعدد معاني الحق في اللغة، فتدور حول مفاهيم الثبوت، الوجود، التحقق، الوجوب، واللزوم. وقد ورد في "لسان العرب" لابن منظور أن أصل الحق هو المطابقة والموافقة، ويُراد به كذلك الصحة والصدق وثبوت الأمر؛ فيُقال: "حقّ الأمر" أي ثبت وصح، و"فلان يقول الحق" أي يقول الصدق. (ابن منظور، ص ٩٦٩) وقد يُستعمل أيضًا للدلالة على اليقين، أو بمعنى الوجوب، كأن يُقال: "يحق عليك" أي يجب عليك، كما يُستخدم بمعنى العدل أو ما هو واجب للفرد والجماعة ؛(مصطفى ، ١٩٨٩، ص ١٨٧).

أما من المنظور القانوني، فقد عرّف الفقهاء الحق بأنه "كل مركز شرعي يُمكن أن يتحقق لصاحبه أو لغيره فيه مصلحة مشروعة" (عبد الكافي، ٢٠٠٦، ص ٢٠٩). بينما يُعرف الحق اصطلاحًا بأنه "قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون لشخص معين ضمن حدود مرسومة" (النوري، ، ص ٧). وتشكل الإرادة في هذا السياق المعيار الجوهري لوجود الحق ومضمونه، إذ تُعد أساسًا لتعريفه وحدوده في الإطار القانوني.

ثانيا: معني مفهوم حقوق الانسان:

رغم وضوح مفهوم "الحق" في جانبيه اللغوي والاصطلاحي، فإن "حقوق الإنسان" تظل مصطلحًا إشكاليًا مفتوحًا على تأويلات متعددة، تختلف باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية. ويعكس هذا التعدد مدى ارتباط المفهوم بالصورة التي يرسمها كل مجتمع للإنسان، من حيث قيمته، وكرامته، ووظيفته في الوجود. فحقوق الإنسان لا تُعد مجرد قواعد قانونية مجردة أو ثابتة، وإنما هي انعكاس لتصورات فلسفية وأخلاقية متباينة، تتأثر برؤية كل حضارة لطبيعة الإنسان ومكانته، الأمر الذي يجعل من محاولة تعريفها بشكل دقيق مسألة معقدة، ومحل نقاش دائم في الفقه القانوني والفكر الفلسفي على حد سواء.

وفي هذا السياق، يمكن عرض تعريفين أساسيين يساعدان على بلورة هذا المفهوم:

التعريف الأول :تُعرف حقوق الإنسان بأنها "المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها أن يعيشوا بكرامة كبشر". وهي بمثابة ضمانات عالمية تحمي الأفراد والجماعات من الانتهاكات التي قد تصدر عن سلطات الدولة وتمسّ الحريات الأساسية أو الكرامة الإنسانية.

التعريف الثاني :تُفهم حقوق الإنسان على أنها "الحقوق الملازمة للكائن البشري، المرتبطة بطبيعته الإنسانية، كحقه في الحياة، والمساواة، وغيرها من الحقوق المتصلة بجوهر الطبيعة البشرية"، كما أُشير إليها في المواثيق والإعلانات الدولية ذات الصلة (زيادة: ٢٠٠٠، ص ١٧). وقد جاء في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" أن حقوق الإنسان "متأصلة في طبيعتها، ولا يمكن للفرد أن يحيا حياة كريمة في غيابها أو الانتقاص منها"، وهي تُمكّن الإنسان من التمتع بكافة إمكانيات التنمية والتقدم، فضلاً عن ضمان حياة تنسجم مع طبيعة الإنسان وكرامته .

ثالثا: خصائص حقوق الانسان:

تُعد حقوق الإنسان ضمانات قانونية عالمية تهدف إلى حماية الأفراد والجماعات من التدخلات التعسفية التي قد تمارسها بعض الحكومات، خاصة تلك التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. ويُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان الدول باحترام هذه الحقوق، ويمنعها من اتخاذ إجراءات تنتهكها أو تتعارض معها. وتتميّز حقوق الإنسان بجملة من الخصائص الجوهرية التي تُشكل جوهرها الفلسفي والقانوني، من أبرزها:

- حقوق الإنسان لا تُشترى ولا تُكتسب ولا تُورث، بل تُعد حقوقًا أصيلة ومتأصلة في كيان كل فرد بوصفه إنسانًا. وقد أكدت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان هذا المفهوم، حيث اعتبرت أن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية لا غنى عنها، ولا يمكن للإنسان أن يعيش بكرامة من دونها(Human Rights: 1987, p.4) - تُطبق حقوق الإنسان على جميع البشر دون أي تمييز قائم على العرق، أو الجنس، أو الدين، أو التوجه السياسي، أو غير ذلك من الاعتبارات. فجميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهي قاعدة أساسية نصت عليها مختلف المواثيق الدولية المعنية بحقوق

الإنسان.

- تُعد حقوق الإنسان حقوقا غير قابلة للانتزاع، ولا يجوز حرمان أي فرد منها، حتى في حال عدم اعتراف القانون الوطني بها، أو في حال قيام الأنظمة القانونية بانتهاكها. فهي حقوق ملازمة للإنسان، لا تتوقف على اعتراف السلطات بها أو ضمانها التشريعي، بل تستند إلى طبيعتها الإنسانية

المبحث الثاني: فلسفة حقوق الانسان في الحضارات القديمة.

اولاً: حقوق الانسان في حضارات وادي الرافدين.

تُعد حضارات وادي الرافدين من أقدم الحضارات الإنسانية التي أولت اهتمامًا واضحًا بمفاهيم العدالة والحقوق، ويُستدل على ذلك من خلال الوثائق السومرية المبكرة، التي تمثل أولى الشواهد التاريخية على انشغال الفكر البشري بقضايا تتعلق بالقانون، والحرية، والعدالة الاجتماعية. فقد شكّلت هذه المبادئ ركائز أساسية في الفكر السياسي والاجتماعي في العراق القديم، منذ بدايات التدوين في الألف الثالث قبل الميلاد, واتسمت المجتمعات الرافدينية القديمة – سواء في العصور السومرية أو الأكدية أو البابلية أو الآشورية – بوعي عميق بضرورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس من المساواة والعدالة. إذ كان يُنظر إلى الملك باعتباره نائبًا عن الآلهة، ومُكلفًا بإرساء نظم وتشريعات تكفل الحريات العامة، وتصون الحقوق، وتحقق التوازن الاجتماعي داخل المجتمع, ومن أبرز الشواهد على هذا الوعي القانوني المتقدم، شريعة حمورابي (١٧٥٠-١٧٩٢ ق.م)، التي تُعد من أهم المدونات القانونية في تاريخ البشرية. فقد احتوت هذه الشريعة على نحو ثلاثين مادة (من المادة ١٢٧ حتى ١٦٤) تناولت مسائل الأسرة، مثل الزواج، والطلاق، والإرث، والتبني، بالإضافة إلى حقوق المرأة، ومنها حقها في التعليم، وإدارة ممتلكاتها الخاصة. وبهذا يمكن اعتبار حضارة وادي الرافدين حاملة لأول قانون مكتوب في التاريخ البشري، وهو ما جسدته شريعة حمورابي، أشهر ملوك بابل في القرن الثامن عشر قبل الميلاد. لقد افتُتحت هذه المدونة بإشارة رمزية ودينية ذات دلالة، حيث يُنسب التشريع إلى الإله شمش (إله الشمس والعدل)، الذي يُقال إنه هو من أوحى بالقوانين إلى حمورابي. يقول حمورابي في مقدمة مدوّنته" :أنا حمورابي، ملك العدالة،

الذي وهبني إله الشمس القوانين ."ويعكس هذا النص المكانة المحورية للعدالة في النظام السياسي البابلي، حيث كانت القوانين تهدف إلى توفير الحماية القانونية لكافة فئات المجتمع، لا سيما الفئات الضعيفة والمهمّشة، وذلك لرفع الظلم وتحقيق الإنصاف (العطار ، ص ١٣). كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الحرية" قد ورد بصيغته السومرية "آماركي "في واحدة من أقدم الوثائق المعروفة في العالم ، في دلالة صريحة على الوعي المبكر بأهمية كرامة الإنسان، ورفض كل ما يتعارض مع حريته وحقوقه الأساسية.

ثانيا: حقوق الانسان لدى الحضارات اليونانية والرومانية:

أسهم الفكر الفلسفي اليوناني والروماني إسهامًا بارزًا في تطور مفاهيم حقوق الإنسان، من خلال ما قدمه مفكرو وفلاسفة هاتين الحضارتين من رؤى فلسفية وإنسانية رائدة. ويُعد المفكر اليوناني "سوفوكليس" من أبرز رموز هذا الفكر، إذ تُنسب إليه المقولة الخالدة: "كثيرة هي المعجزات في الدنيا، لكن الإنسان أعظمها"، والتي تعكس إيمانًا عميقًا بقيمة الإنسان ومكانته. وقد كان سوفوكليس من أوائل المفكرين الذين وعوا بأن الإنسان كائن مخيّر أكثر من كونه مسيّر، وهو إدراك جوهري ساهم في تشكيل مسار حركة التاريخ البشري وتطورها وفي إطار التقاليد الإغريقية، كان التأكيد على العدالة واحترام القانون يُعدّ مظهرًا من مظاهر صلاح المجتمع ومقياسًا لفضائله وقيمه الأخلاقية وقد قام الفلاسفة في بتوسيع نطاق البحث في قضايا الحقوق، ليتجاوز الطروحات النظرية المجردة، وينخرط في تحليل القضايا العملية ضمن إطار شامل للطبيعة البشرية. وقد مهّد هذا الفكر الطريق لوضع أسس نظرية القانون الطبيعي الكلاسيكي، القائمة على مبادئ عقلانية تنظر إلى القانون كقوة تحكم الكون بأسره، وتقوم على مفاهيم المساواة والشمولية بوصفها مبادئ كونية مشتركة بين جميع البشر, فالقانون الطبيعي موجود بالفعل في القوانين القديمة التي يشتمل عليها العهد القديم

ويُعدّ الفلاسفة الإغريق الموصوفون بـ"اللاحقين لسقراط" من أبرز المفكرين الذين ساهموا في تطور الفكر الفلسفي المتعلق بالقانون الطبيعي وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تأثر بعضهم بالمفاهيم اللاهوتية والروحانية، فإن هدفهم الأساسي كان يتمثل في استكشاف العالم الطبيعي وسبر أغواره لاكتشاف المبادئ التي تحكم الكون. ومن أبرز

هؤلاء الفلاسفة كان أفلاطون (٤٢٨–٣٤٨ ق.م)، الذي عُرف بفلسفته المثالية، إلا أنه لم يكن من دعاة المساواة بين البشر. فقد قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: طبقة الحكام المكوّنة من الذهب، وطبقة المحاربين من الفضة، وطبقة المنتجين من النحاس والحديد. وقد استند في هذا التقسيم إلى تصور ديني رمزي، يرى أن أصل الجنس البشري نشأ في باطن الأرض، التي اعتبرها "الأم الكبرى". ونظرًا لاعتبار أفلاطون الفضيلة مساوية للمعرفة، فقد رأى أن التفاوت بين البشر أمر طبيعي، مما أدى إلى رفضه لمبدأ المساواة الشاملة.

أما أرسطو فقد اتخذ موقفًا نقديًا تجاه الفلسفة المثالية التي تبناها أستاذه أفلاطون، رافضًا إياها تدريجيًا لصالح منهج واقعي يعتمد على الملاحظة والتجربة. ومع ذلك، فإن مواقفه من قضايا العدالة والمساواة والرق لم تختلف كثيرًا عن مواقف أفلاطون. فقد كان أرسطو أيضًا من المعارضين لمبدأ المساواة في الحقوق، إذ رأى أن الطبيعة قد ميزت بين البشر، فمنحت بعضهم العقل والقدرة على التفكير، في حين منحت آخرين فقط القدرة على استخدام أعضاء الجسد. فالطبيعة تجعل اجسام الافراد الاحرار مغايرة لا جسام العبيد (لويد: ١٩٨١, ص٦٨)

تزامنت أفكار الفلاسفة الرومان مع ظهور المدرسة الرواقية، التي كان لها أثر بارز في تطور التشريع الروماني المعروف بـ"قانون الشعوب". وقد بدأ الفكر الروماني، بشكل تدريجي، يتبنى مبدأ حرية العقيدة في الشؤون الدينية، إلى جانب موقف نقدي متزايد من نظام الرق، حيث اعتبر بعض المفكرين أن العبودية تتعارض مع الطبيعة. وقد آمن الفلاسفة الرومان بأن الطبيعة تتضمن مبادئ ثابتة يجب أن تنعكس في القوانين الوضعية, ووفقًا لهذا التصور، فإن القانون الطبيعي يُعد تعبيرًا عن العدالة العامة، ويقوم على احترام الالتزامات والاتفاقات، بما ينسجم مع قيم العدالة في المعاملات بين الأفراد. ومن أبرز فلاسفة هذه المرحلة كان شيشرون (١٠٦ ق.م)، الذي أسهم في النقاش حول القانون الطبيعي، معتبرًا إياه مرادفًا للعقل، وأن العالم تحكمه شريعة واحدة صالحة لكل الأمم وفي مختلف الأزمنة، كونها مستمدة من طبيعة إلهية عادلة وفاضلة. وقد سعى شيشرون إلى إرساء مبدأ الكرامة الإنسانية كحق طبيعي، وشمل ذلك حتى العبيد الذين

رأى أن لهم نصيبًا منها، خلافًا لنظرة أرسطو الذي اعتبرهم "آلات بشرية" مخصصة للإنتاج. أما سينيكا (توفي ٦٥ م)، فقد عبّر عن الفلسفة الرواقية في بدايات العصر الإمبراطوري، حيث حملت أفكاره طابعًا دينيًا واضحًا، وتمحورت حول فكرة أن الطبيعة تشكل الإطار الذي يضمن الحياة المشتركة بين الأفراد. وأقرّ بمبدأ المساواة الإنسانية، مؤكدًا أن التمييز بين السيد والعبد هو مجرد اصطلاح قانوني، وأن الحظ العاثر وحده هو ما يجعل الإنسان عبدًا. وعليه فقد رفض سنيكا كما رفض شيشرون والرواقيون الأوائل ادعاء ارسطو ان البشر غير متساوين (صالح: ٢٠٠١,ص١٣٣)

ثالثا: حقوق الانسان لدى الحضارات القديمة الاخرى.

١ – الحضارة الهندوسية:

ظهرت بوادر الحضارة الهندوسية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٥٠٠ و١٣٠٠ قبل الميلاد، وانتشرت تدريجيًا من شبه القارة الهندية إلى مناطق واسعة في جنوب شرق آسيا، حيث تركت تأثيرًا بالغًا في النظم الفكرية والاجتماعية السائدة. وقد استندت هذه الحضارة في تنظيمها لمبادئ حقوق الإنسان إلى نصوصها المقدسة، المنسوبة إلى "براهما" – الإله الخالق في الميثولوجيا الهندوسية – والتي تضمنت تصورات تشريعية تتصل بأعمال الخلق وتنظيم شؤون الحياة البشرية وفي ذات الإطار الفلسفي، برز في القرن السادس قبل الميلاد المفكر الديني غوتاما سدهارتا بوذا (حوالي ٥٦٠–٤٨٠ ق.م)، الذي أسس منظومة فلسفية دينية عُرفت بالبوذية، قدمت تحليلًا نسقيًا لطبيعة المعاناة الإنسانية وجذورها، كما طرحت طرقًا عملية للتغلب عليها من خلال الالتزام بمسار أخلاقي وروحي واضح. وتمتاز التعاليم البوذية ببساطتها النسبية وسهولة استيعابها، كما أنها تتضمن منظومة قيمية تؤكد على المساواة، والحرية، ونبذ التمييز، وإشاعة العدالة، مما يجعلها مساهمة بارزة في الحقل الأخلاقي المرتبط بحقوق الإنسان ضمن السياقات الدينية الشرقية , ويرى بوذا (ان لا فرق بين جسم الامير وجسم المتسول الفقير وكذلك روحيهما لا فرق بينها) (كولر: ١٩٩٥,ص١٩٧)

٢ – الحضارة الصينية:

أما في السياق الحضاري الصيني، فقد شهدت الصين قبل حوالي أربعة وعشرين قرنًا نشوء المدرسة الفلسفية "الموهية" على يد الفيلسوف موزي، والتي شكّلت أحد الاتجاهات الفكرية المبكرة التي نادت بضرورة احترام الآخر وصون حقوقه الفردية. وقد انطلقت هذه المدرسة من رؤية أخلاقية تُعلي من شأن المحبة الشاملة والعدالة المتكافئة، في مقابل الانغلاق الطبقي والمحاباة الأسرية التي سادت في فكر تلك المرحلة.

وتُعدّ الكونفوشيوسية والطاوية من أبرز التيارات الدينية والفلسفية التي أسهمت لاحقًا في بلورة منظومة متكاملة لفلسفة الأخلاق، قائمة على قيم العدالة، والتناغم الاجتماعي، والسلام بين البشر. وقد أسس كونفوشيوس مذهبًا أخلاقيًا واجتماعيًا عميق التأثير، حرص تلاميذه على تدوين تعاليمه ضمن مؤلَّف سُمِّي "المختارات" ، والذي أصبح لاحقًا أحد المصادر الرئيسة في الفكر الأخلاقي والسياسي الصيني، بما يحمله من دعوة إلى احترام الانسان والعمل على ترسيخ الفضائل في الحاكم والمحكوم على السواء. يمكن تلخيص المرتكزات الفكرية الأساسية في فلسفة كونفوشيوس على النحو الآتي: ينبغي على الإنسان أن يسعى إلى بلوغ أقصى درجات الخير الأخلاقي، من خلال التحلي بجملة من الفضائل التي تُعد جوهر "الرجل المهذب" أو "الإنسان الفاضل". وتشمل هذه الفضائل: نكران الذات، احترام الآخرين، الالتزام بالآداب الاجتماعية، الولاء للأسرة، والإخلاص للحاكم. كما يرى كونفوشيوس أن الشخص الخيّر لا يعرف التذمّر ولا يشكو وقت الشدائد، بل يواجه المحن بثبات وهدوء واتزان، انطلاقًا من قناعته بسمو القيم الأخلاقية التي يرتكز عليها النظام الاجتماعي المثالي. (بارندر: ١٩٩٣, ص ٢٨١)

المبحث الثالث :فلسفة حقوق الانسان وجوها لدى العصور التاريخية:

اولا: فلسفة حقوق الانسان لدى العصور الوسطي: (الشريعة المسيحية)

شهدت العصور الوسطى تطورات فكرية وسياسية بالغة الأهمية أسهمت في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في التاريخ الإنساني وخصوصا لدى الديانة المسيحية، رغم ما اتسمت به تلك المرحلة من هيمنة دينية سياسية. ويُلاحظ أن الخطاب المسيحي اتجه إلى دعم المبادئ الإنسانية التي تدعو إلى نبذ العنصرية والتمييز، من خلال التأكيد على وحدة الأصل البشري ومساواة الناس في الحقوق والواجبات. ويُعدّ هذا التوجه أحد

المرتكزات الأساسية التي استندت إليها المسيحية في تبرير دعوتها إلى المساواة، والحرية بوصفهما امتدادًا لقيم العدالة والرحمة التي أكّدها الدين المسيحي في تعاليمه الأساسية , وتُعدّ الحرية من القيم الجوهرية في المسيحية، حيث تُعطى أولوية في الخطاب الديني المسيحي، وقد شددت الكنيسة، عبر التاريخ، على أهمية تحرير الفرد من كافة أشكال الاستعباد، معتبرة أن الحرية تمثل تجلّيًا لكرامة الإنسان وحقه الأصيل، وهو ما انعكس في دعم الكنيسة لقضايا التحرر، والعدالة الاجتماعية، وقد اشار احد الكتاب الانكليز الى الحرية بقوله ان الحرية هي الحق المغروس في ذهن الانسان منذ بدء الخليقة (Brian Tierney, 2004, P. 11)",

ومن بين أبرز الوثائق القانونية التي اكدنها المسيحية، تبرز وثيقة "العهد الأعظم" (Magna Carta) التي صدرت في إنجلترا عام ١٢١٥م، والتي تُعدّ من أوائل النصوص الدستورية التي قيّدت سلطات الحاكم بشكل رسمي وقد فُرضت هذه الوثيقة على الملك الإنجليزي جون (John Lackland) من قبل مجموعة من النبلاء والإقطاعيين، وأُجبر على التوقيع عليها تحت ضغط سياسي واجتماعي كبير، وذلك كرد فعل على تجاوزاته للسلطة وتعدّيه على حقوق الطبقة الأرستقراطية. واحتوت الوثيقة على (٦٣) مادة، ركّزت أساسًا على ضمان حقوق الإقطاع والنبلاء وتنظيم العلاقة بين الملك والطبقات المالكة للأراضي، لكنها أرست، ولو بشكل غير مباشر، مبدأ خضوع السلطة السياسية للقانون الطبيعي الذي كان يرى معتنقه ان قانون الملوك يجب الا يعلو على القانون الطبيعي وهو الوضع ذاته بالنسبة للقوانين الكنيسية, اذ يجب عليها هي الاخرى ألا تتناقض مع القانون الطبيعي فالقانون الطبيعي وفقا لرويته لا يأمر الا بما يأمر به الاله ولا ينهى الا بما ينهى عنه. Harold J. Berman, 1983, P. 145

ورغم أن الوثيقة لم تكن موجهة لكافة فئات المجتمع، إلا أنها شكّلت سابقة قانونية وتاريخية أثّرت بعمق في الفكر الدستوري الغربي، واعتُبرت مرجعًا لاحقًا في الوثائق الحقوقية الكبرى، مثل الوثيقة الإنكليزية للحقوق (١٦٨٩م) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م). اما الفلاسفة الذين تطرقوا الى فلسفة حقوق الانسان في هذا العصر نذكر منهم على سبيل المثال:

١. القديس اوغسطين: تُعدّ أفكار القديس أوغسطين نقطة انطلاق أساسية في تاريخ الفلسفة الدينية والسياسية، حيث شكّلت أساسًا لعدد من المفاهيم التي ترتبط بحقوق الإنسان ودوره في الدولة و ترتكز النظرية الدستورية لديه على ثلاثة مبادئ رئيسية: **الله** :يُعتبر مصدر السلطة والقانون, **الشعب** :هو الجهة التي تتمتع بالحقوق والواجبات. **الدولة** :هي الإطار الذي ينظم العلاقة بين الأفراد.

يؤسس أوغسطين تصوره السياسي على مبدأ العدالة العليا باعتبارها قيمة معيارية مطلقة، ثابتة في جوهرها، وغير قابلة للتبديل أو التغيير، وتشكل المرجعية الميتافيزيقية التي يجب أن تخضع لها السلطة السياسية في مختلف تجلياتها التشريعية والتنفيذية. ويذهب أوغسطين إلى أن تقييد السلطة بهذه العدالة المطلقة هو الضمان الأسمى لصون الشرعية ومنع الاستبداد، إذ يرى أن القانون الوضعي يفقد إلزاميته الأخلاقية إذا انقطع عن أسس العدالة الإلهية. وهنا يلتقي أوغسطين جزئيًا مع تقاليد القانون الطبيعي في الفكر الروماني الكلاسيكي، كما نجد لدى شيشرون، لكنه يعيد صياغتها في إطار لاهوتي مسيحي يمنحها بُعدًا خلاصياً.

لم يقتصر القديس أوغسطين على اعتبار العدالة حجر الأساس في بناء الدولة، بل ربطها أيضًا بمفهوم الحق، الذي يعدّ من المبادئ الجوهرية التي لا يمكن إغفالها في حياة أي مجتمع منظم. فبحسب تصوره، الدولة هي «جماعة من الناس يرتبط أفرادها برابطة مشتركة من الحقوق وبجملة من المصالح»، وهو تعريف يكشف أن الإقرار بالحق يشكّل خاصية بنيوية تميّز الدولة عن سائر أشكال التجمعات البشرية. ومن هذا المنطلق، اعتبر أوغسطين أن الحق يمثل أحد المبادئ الأساسية التي لا يجوز لأي مشروع سياسي أو قانوني إهماله, مما يجعله منطلقًا أوليًا للتطورات اللاحقة في فلسفة حقوق الإنسان وفي السياق ذاته، أدرج أوغسطين الحرية ضمن المبادئ السامية للقانون الطبيعي، مؤكّدًا عدم قابليتها للإنكار أو التقييد التعسفي. ومن هنا رفض جميع التصورات التي تنكر حرية الإرادة الإنسانية، وأصرّ على أن الإنسان يمتلك إرادة حرة تمكّنه من قبول موقف ما أو رفضه من دون إكراه. وقد دفع هذا الموقف بعض الدارسين إلى اعتباره أول من منح الحرية معنًى فلسفيًا جديدًا، يتيح للإنسان أن يقول «لا» لكل محاولة ترمي إلى تقويض

إنسانيته أو انتهاك حقه الأصيل في الحرية.(بدوي: ١٩٧٩,ص٣٧), ومن هذا المنطلق، فإن الفلسفة المسيحية تُعلي من شأن الحرية باعتبارها هبة إلهية، لكنها تُقيّدها بحدود الأخلاق والعدالة، وترفض أي تصور يُخالف الإرادة الإلهية بحجة الحرية الشخصية.

٢. القديس توما الاكويني: يُعدّ القديس توما الأكويني من أبرز المفكرين المسيحيين في العصور الوسطى الذين أولوا اهتمامًا بالغًا بدراسة الأسس المعيارية للقانون, لقد قامت فلسفة هذا المفكر على محاولة التوفيق بين العقل والإيمان، حيث سعى إلى بناء رؤية متكاملة تُحقق الانسجام بين المبادئ العقلية والمرجعيات الدينية. وقد ركّزت أطروحاته الفكرية على معالجة قضايا جوهرية تتعلق بالدولة والمجتمع، ونُظم الحكم، والعلاقة بين السلطة الزمنية (الدولة) والسلطة الروحية (الكنيسة)، إلى جانب قضايا أخرى شغلت الفكر السياسي والاجتماعي في سياقه التاريخي. وعليه يرى الأكويني، إن المنظومة القانونية الوضعية ينبغي أن تنسجم مع المبادئ الكلية للعدالة المستمدة من الفكر الديني المسيحي، الذي يُعدّ بدوره مصدرًا كافيًا لاجتهادات قانونية وأخلاقية قادرة على تنظيم المجتمع بما يحقق الخير العام. وقد كانت هذه الرؤية تمثل انعكاسًا للفكر الأخلاقي والاجتماعي الذي ساد في أوروبا خلال القرن الثالث عشر، حيث عُرف توما الأكويني بقدرته على المواءمة بين العقل والإيمان في تأصيله لمبادئ القانون. من خلال هذا التصور، يمكن استخلاص موقف الأكويني من فلسفة حقوق الإنسان، والتي تقوم، بحسب منهجه، على جوهر ثابت تُستقى قواعده من القانون الطبيعي الذي يحكم كافة البشر، يقول الأكويني (ان الشعب له حق في ارغام الحاكم – الذي يستمد سلطته من الشعب على التزام الشروط التي بموجبها تنازل له عن السلطة (نيوف:. ٢٠٠٥,ص٤٥)

ثالثا: فلسفة حقوق الانسان لدي الشريعة الاسلامية:

لقد جاء الإسلام، منذ لحظة ظهوره، بإعلان واضح وشامل لحقوق الإنسان، حيث دخلت هذه الحقوق حيّز التنفيذ الفعلي منذ أن أُعلنت وحدانية الله سبحانه وتعالى، وتم تثبيت كرامة الإنسان باعتباره المخلوق المكرَّم والمفضَّل على سائر المخلوقات. ويؤكد القرآن الكريم هذا المبدأ في قوله تعالى﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ

وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾)الإسراء، الآية ٧٠) وقد وضع الإسلام للإنسان منهجًا قيميًا وتشريعيًا يسير عليه في حياته، يقوم على طاعة الله، وطاعة رسوله، وأولي الأمر، ضمن إطار محدد يرسمه الإسلام ولا يُتجاوَز. فجعل الإنسان محورًا مركزيًا في المشروع الإلهي، حيث تصبّ جميع التشريعات والمعطيات والطموحات في خدمة كرامته وخيره. لقد جاء الإسلام في سياق تاريخي واجتماعي سادت فيه مظاهر الظلم والاستبداد، وانتهاك كرامة الإنسان، وحرمانه من أبسط حقوقه الفردية والجماعية. فتعامل مع هذا الواقع بواقعية تشريعية، فصاغ منظومة متكاملة تُنظّم حياة الإنسان من ولادته وحتى وفاته، دون أن يُهمل جانبًا من جوانب وجوده. فالإسلام، في جوهره، سبق جميع المبادرات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية إلى تقرير حقوق الإنسان، دون أن يكون مدفوعًا بضغط سياسي أو اجتماعي, ويكفي تأمل نصوص القرآن الكريم لندرك أن مئات الآيات تؤصل لحقوق الإنسان بأعلى درجات الوضوح والكمال والجمال، باعتبارها حقوقًا إلهية المصدر، ليست منحة من سلطان، ولا نتاج اتفاق سياسي أو إعلاني، بل هي جزء أصيل من نعمة الله تعالى على الإنسان، حين خلقه في أحسن تقويم. وإذا ما تأملنا حال حقوق الإنسان زمن بعثة النبي محمد ﷺ، سواء في جزيرة العرب أو في بقية أنحاء العالم، نجد أن المجتمعات آنذاك كانت تقوم على أساس الامتيازات الطبقية والقَبَلية، وعلى تمييز الناس بالقوة، والمال، والنسب، واللون. فجاء الإسلام ليرسّخ مبدأ وحدة الأصل الإنساني، ويؤكد أن البشر جميعًا ينتمون إلى أسرة واحدة وأصل مشترك، ويُعد هذا الأساس الديني والإنساني منطلقًا مهمًا لفهم موقع حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، حيث يتكامل البعد الروحي مع البعد التشريعي في تأصيل الكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، تطرّق العديد من الفقهاء والفلاسفة المسلمين إلى مفهوم الحقوق، غير أن الدراسة ستقتصر على تناول نموذجين بارزين منهم، لما في فكرهما من عمق وتأثير في بناء التصور الإسلامي للحقوق.

١- **الفارابي:** تناول الفارابي مبدأ العدل بوصفه أحد الركائز الجوهرية التي يقوم عليها التشريع الإسلامي، مؤكداً ضرورة التزام الحاكم بمراعاته في جميع شؤون الحكم. وقد اعتبر هذا المبدأ عنصراً أساسياً في بقاء أي مدينة واستمرارها، وهو ما أوضحه في

سياق تصوره لـ"المدينة الفاضلة"، حيث قرر أن على حاكمها – أو "مدبّرها" – أن يجسد العدالة المطلقة في كل أفعاله وتصرفاته. ويرى الفارابي أن المدينة الفاضلة تدوم وتزدهر وتعمّ فائدتها حينما يُلتزم التزاماً صارماً بمبدأ العدل، لما له من دور حاسم في حفظ تماسكها ومنع تفككها وانهيارها. ولزيادة وضوح رؤيته، قام بتقسيم العدل إلى صنفين: العدل التوزيعي، الذي يقوم على مراعاة المساواة النسبية والمصلحة العامة للشعب العدل التصحيحي الذي يهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية وضمان المبادئ الأساسية لها والقائم على المساواة الحسابية التي يحصل فيها كل فرد على ما يعادل ما يقدّمه أو يخرج من يده، سواء بارادته ام بغير اردنه دون إخلال بالتوازن أو انحياز لغيره.(الخطيب: ١٩٩٣,ص٤٧)

٢- **الغزالي:** تحتل مسألة الحقوق موقعاً محورياً في البناء الفكري للإمام أبي حامد الغزالي، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العدل الذي اعتبره ركيزة أساسية لقيام الأمم واستمرارها. فقد شدّد الغزالي على أنّ العدل ليس مجرد قيمة أخلاقية فردية، بل هو نظام شامل يحفظ التوازن بين حقوق الأفراد والجماعات، ويضمن ترابط المجتمع وتماسكه. وفي المقابل، فإن غياب العدل بما يستتبعه من انتهاك الحقوق يفضي، في نظره، إلى سلسلة من المساوئ والآفات الاجتماعية التي تمهّد لتفكك البنية الاجتماعية وانهيار الدولة وهلاكها، وهو ما عبر عنه بقوله "اعلم أن أولئك الملوك القدماء كانت همتهم واجتهادهم في عمارة ولاياتهم، (الغزالي: ١٩٦٨, ص٤٨) كما اكد الغزالي بان للشريعة الاسلامية مبادئ كلية يجب الالتزام بها وهي تتمثل في خمسة اصول تمثل نقطة الالتقاء بين الملل والشرائع وقد رئ ان في تجاهلها مضرة كبيرة لهذا يقول الغزالي " وتحريم تفويت هذه الاصول والزجر عنها , يستحيل ان لا تشتمل عليها ملة من الملل وشريعة من الشرائع التي اريد بها اصلاح الخلق"(الغزالي: ١٩٩٧,ص١٧٤)

ثالثا: فلسفة حقوق الانسان في العصر الحديث: (عصر التنوير)

أما في العصور الحديثة، أو ما يُعرف بـ عصر النهضة، فقد شهدت الساحة الفكرية عودة قوية لظهور فكرة القانون الطبيعي، في سياق التحولات الفكرية والسياسية التي رافقت انهيار النظم الإقطاعية وبزوغ الدولة الحديثة. ويُعد هوجو جروتيوس Hugo)

(Grotiusالمؤسس الفعلي لمفهوم القانون الطبيعي في العصر الحديث، إذ سعى من خلال مؤلفاته إلى وضع إطار نظري يساند قيام سلطة قوية قادرة على تعزيز التوسع الاقتصادي، وترسيخ سيادة النظام، وتحقيق السلم الداخلي والخارجي. والقانون الطبيعي بنظره هو(قرار عقل سليم ينظر في امر من الامور فيحكم عليه بحسب مناسبته او مخالفته للطبيعة العاقلة (توشار: ١٩٨٧.ص٢٥٥) وقد أفرزت هذه التطورات اتجاهين فكريين رئيسيين..

١- **نظرية الحقوق الطبيعية** تُعد من أبرز النظريات السياسية التي ظهرت في العصور الحديثة، وقد نشأت كاستجابة فكرية وقانونية للحد من سلطة الحكم المطلق، ومحاولة لتقييد تعسف الملوك، وتأسيس منظومة قانونية تضمن الحقوق الأساسية للأفراد وحرياتهم. ووفقًا لهذا التصور، فإن الحقوق الطبيعية تُعد سابقة على نشوء الدولة، وتعلو على قوانينها الوضعية، ولا يجوز لأي نظام سياسي أو قانوني أن يتعدى عليها أو ينتقص منها. فهي حقوق أصيلة، ثابتة، وغير قابلة للتصرف، وتمثل الأساس الذي ينبغي أن تُبنى عليه شرعية السلطة السياسية

٢. نظرية العقد الاجتماعي: قد شكّلت هذه النظرية الإطار المرجعي الذي استند إليه المذهب الفردي في بناء تصوره السياسي. وينطلق مضمونها من فرضية أن الإنسان كان يعيش، قبل قيام المجتمع المنظم، في حالة طبيعية فطرية يسودها الانفراد والعزلة، وأن انتقاله من هذه الحالة إلى الحياة الاجتماعية قد تمّ على أساس تعاقد بين الأفراد لإقامة السلطة السياسية. وتتمثل الغاية الجوهرية لهذا التعاقد في تنظيم المجتمع على نحو يكفل حماية وضمان كل ما يملكه الفرد من حقوق طبيعية، وفي مقدمتها الحق في الحياة، والحرية، والملكية، وذلك في مواجهة الأخطار الخارجية والاعتداءات المحتملة. .(مصطفي : ١٩٨٢,ص٢٥٥)

يرى الباحث أن الأفراد، في ظل حالة الطبيعة التي تتسم بالفوضى وغياب الضوابط، لا يستطيعون ضمان حقوقهم أو حماية مصالحهم الأساسية. ومن هذا المنطلق، لجأوا إلى إبرام عقد اجتماعي فيما بينهم، اتفقوا من خلاله على الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم. وبموجب هذا العقد، تم إنشاء سلطة حاكمة

تُستمد قوتها من تنازل كل فرد عن جزء من حريته الطبيعية، وذلك بهدف تمكين هذه السلطة من التصدي لأي تهديد يمسّ أمن المجتمع، سواء من داخله أو من خارجه. . ومن أبرز الفلاسفة الذين تناولوا نظرية العقد الاجتماعي توماس هوبز، الذي يُعد مؤسس النظرية الاجتماعية في أوروبا خلال مرحلة ما بعد العصور الوسطى. وقد رأى هوبز أن الحياة في أصلها كانت حالة طبيعية خالصة، تفتقر إلى القوانين الوضعية، وتخلو من أي أوامر أو قواعد محددة لتنظيم طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهو ما جعلها عرضة للفوضى والنزاعات، ودفع الإنسان إلى البحث عن سلطة منظمة تضمن الأمن والنظام.

اما جون لوك فيعد ابا الفردية الليبرالية، ويرى لوك ان الإنسان كائن عاقل والحرية لا تنفصل عن السعادة وغاية السياسة هي نفس غاية الفلسفة، وبعكس هوبز يرى لوك أن الحياة في ظل القانون حالة سلمية او على الاقل سلمية نسبياً وليست قائمة على اساس الفوضى والاضطراب والصراع كما هو الحال عند هوبز.(الظاهر: ١٩٨٨, ص٩٩)

يُعد الفيلسوف جان جاك روسو أحد أبرز منظّري العقد الاجتماعي في الفكر الحديث، حيث قدّم في كتابه *"العقد الاجتماعي"* تصورًا متقدّمًا لكيفية التوفيق بين الحرية الفردية والسلطة السياسية. فقد رأى روسو أن تحقيق هذا التوازن لا يتم إلا من خلال عقد اجتماعي يتنازل فيه الفرد عن جميع حقوقه الطبيعية لصالح "الإرادة العامة"، أي المجتمع ككل، وليس لصالح حاكم بعينه .ويؤكد روسو أن هذا التنازل يجب أن يكون كليًا، دون احتفاظ الفرد بأي جزء من حقوقه، لأن الاحتفاظ بجزء منها يُبقي على حالة التنازع ويُجهض فكرة العقد من أساسها, في هذا السياق، تتجسّد السلطة، وفقًا لروسو، في "الإرادة العامة" التي تُعبّر عن مصلحة الأغلبية، وهي الإرادة التي يجب أن تسمو فوق كل إرادة فردية أو فئوية، باعتبارها الضامن الوحيد لتحقيق الحرية والمساواة للجميع. وقد ساهم هذا التصور في إرساء الأسس النظرية للديمقراطيات الحديثة التي تضع الشرعية السياسية في يد الشعب بوصفه صاحب السيادة الأصلي. واندرج فكر روسو ضمن حركة أوسع عُرفت بحركة التنوير، التي ضمّت أيضًا فلاسفة بارزين مثل فولتير ومونتسكيو، والذين اتفقوا

على أن العقل هو المرجع الأعلى لتنظيم الشؤون الإنسانية. لقد مثّل التنوير، كما أشار إليه روسو ورفاقه، بداية عصر جديد في الفكر الغربي، يقوم على تحرير الإنسان من الجهل والسلطة المطلقة، والارتقاء به نحو الكرامة والحرية عبر الاحتكام إلى العقل والقانون الطبيعي. وقد تبنّى مفكرو التنوير فكرة القانون الطبيعي المستمد من العقل البشري، واعتبروه مرجعية كونية مطلقة لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية، تتجاوز الحدود الدينية والسلطوية، وتضع الإنسان في مركز النظام الكوني. وكان إيمانهم راسخًا بأن العقلانية البشرية قادرة، وفقًا لقوانين الطبيعة، على بلوغ الكمال الإنساني، وتحقيق السعادة والحرية العامة (رسلان، 1993، ص ٩٥).

ويرى الباحث، استنادًا إلى ما تقدم، أن مختلف الرؤى الفلسفية التي عالجت قضايا حقوق الإنسان قد انطلقت من فرضية جوهرية تؤكد وجود علاقة عضوية بين الطبيعة البشرية، والقانون الطبيعي، والحقوق الطبيعية .فقد ساهمت هذه الرؤى الفكرية في تقديم ركائز أساسية للتطور المفاهيمي والمؤسساتي الذي شهده ميدان حقوق الإنسان الدولية، وأسهمت في تشكيل منظومة معيارية ألهمت الممارسات القانونية والتشريعية على مستوى عالمي، وأسست لما يمكن اعتباره مرجعية أخلاقية وإنسانية مشتركة بين الشعوب.

الخـــاتـمـــة:

ختاماً، يتبيّن من خلال دراسة فلسفة حقوق الإنسان أنّ هذا المفهوم لم يكن وليد اللحظة الحديثة، بل هو ثمرة مسار تاريخي طويل تداخلت فيه التجارب الإنسانية مع المنظومات الفكرية والروحية. فمن الجذور الفلسفية في الحضارات القديمة، مروراً بالتنظيرات العقلانية لعصر الأنوار، وصولاً إلى الصيغ المعاصرة في المواثيق الدولية، ظلّ جوهر الفكرة يتمحور حول صون كرامة الإنسان وضمان حرياته الأساسية. ويكشف الحضور العميق لحقوق الإنسان في الأديان السماوية – عبر النصوص المقدسة والمبادئ الأخلاقية – عن أن هذه الحقوق ليست مجرد بناء قانوني أو سياسي، بل هي التزام قيمي يتجاوز حدود الزمان والمكان، غايته تحقيق العدل والمساواة وصيانة كرامة الإنسان بوصفه غاية في ذاته.

ويكشف التحليل المقارن أنّ الأديان السماوية – الإسلام والمسيحية واليهودية – قد سبقت كثيراً من التصورات الوضعية في إرساء مبادئ أساسية لحقوق الإنسان، سواء عبر الأمر بالعدل، أو النهي عن الظلم، أو تقرير المساواة أمام الخالق. وهذا التلاقي بين المعايير الدينية والفلسفات الوضعية يشير إلى إمكان بناء منظومة حقوقية كونية متجاوزة للانقسامات الثقافية وانطلاقاً من ذلك، توصي هذه الدراسة بما يلي:

التوصيـــات:

١. تعزيز التربية على حقوق الإنسان في المناهج التعليمية لترسيخ ثقافة الوعي والاحترام المتبادل.

٢. تفعيل المنظومة الأخلاقية في السياسات والقوانين، بحيث تكون الحقوق متجذّرة في قيم العدل والإنصاف.

٣. تطوير آليات الحماية الدولية لضمان ألا تبقى حقوق الإنسان شعارات معلقة، بل واقعاً ملموساً في حياة الأفراد والمجتمعات لان حماية حقوق الإنسان ليست خياراً حضارياً فحسب، بل شرطاً وجودياً لاستمرار المجتمعات وتطورها، ومقياساً لمدى إنسانية الإنسان نفسه.

الهوامش:

ابن منظور , ابي الفضل جمال الدين,لسان العرب,دار المعارف ,مصر ج٢, بدون سنة الطبع,

مصطفى: أبراهيم واخررون,المعجم الوسيط,دار الدعوة استنبول,١٩٨٩,

عبد الكافي: اسماعيل عبد الفتاح ,معجم مصطلحات حقوق الانسان, منشورات كتب عربية,مصر,٢٠٠٦,

النوري حسين , النظرية العامة للحق, المطبعة العالمية , القاهرة,بدون سنة الطبع,

زيادة: رضوان: مسيرة حقوق الانسان في العالم العربي: المركز الثقافي العربي, بيروت, ط١,عام٢٠٠٠,

Human Rights, Questions and Answers, United Nations, New York,1987,

العطار: احمد حسن . ملامح حقوق الانسان في شرائع العراق القديم, دار الشؤون الثقافية العامة,بغداد,ط١

محمد :جعفر علي. تاريخ القوانين والشرائع , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ,بيروت, ط١, ١٩٨٢,

لويد: دينيس.فكرة القانون ترجمة سليم الصويص, سلسلة عالم المعرفة, الكويت,١٩٨١, ص٦٨

صالح :غانم محمد. الفكر السياسي القديم و الوسيط , دار الكتب للطباعة والنشر,الموصل,٢٠٠١,

كولر: جون: الفكر الشرقي القديم ,ترجمة كامل يوسف حسين :سلسلة عالم المعرفة, الكويت ,١٩٩٥,

بارنـدر:جيفري: المعتقـدات الدينيـة لـدي الشـعوب, ترجمـة: امـام عبـد الفتـاح امـام, سلسـلة عـالم المعرفة,الكويت, ١٩٩٣,

Brian Tierney, The Idea of Natural Rights "Origins and Persistence,"

Harold J. Berman, Law and Revolution" The Formation of The Western

بدوي: عبد الرحمن: فلسفة العصور الوسطي, ط٢, وكالة المطبوعات, الكويت, دار القلم بيروت,١٩٧٩,

نيوف:صـلاح علي.مـدخل الـي الفكـر السياسـي الغربـي, منشـورات اتحـاد الكتـاب العرب,دمشـق.ج١.. ,٢٠٠٥

القران الكريم: سورة الاسراء, الاية ٧٠

الخطيب: حورية يونس: الاسلام ومفهوم الحرية:ط١,دار الملتقى للنشر, قبرص,١٩٩٣,

الغزالي: ابي حامد:التبر المسبوك في نصيحة الملوك,ط١,مكتبة الكليات الازهرية,القاهرة,١٩٦٨,

الغزالي: ابي حامد: المستصفي من علم الاصول,ج١,ط١,دار احياء التراث العربي,بيروت,١٩٩٧,

توشـار: جـان واخـرون: تـاريخ الفكـر السياسـي, ترجمـة: علـي مقلد:الـدار العالميـة للطباعـة والنشـر والتوزيع,بيروت, ١٩٨٧.

الجبوري: هاشم فارس: حقوق الانسان في الاسلام والنظم العالمية.بحث مقدم الى مؤتمر حقوق الانسان في المجتمع العربي , جامعة مؤته, عمان,٢٠٠٥,

مصطفي :عبد الجبار عبد: الفكر السياسي الوسيط والحديث .:وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , بغداد,ط٢ ,١٩٨٢,

الظاهر: احمد جمال: دراسات في الفلسفة السياسية:مكتبة الكندي,اربد,ط١,عام١٩٨٨,

رسلان: أنور أحمد: الحقوق والحريات العامة في عالم متغير, دار النهضة العربية,القاهرة,١٩٩٣.